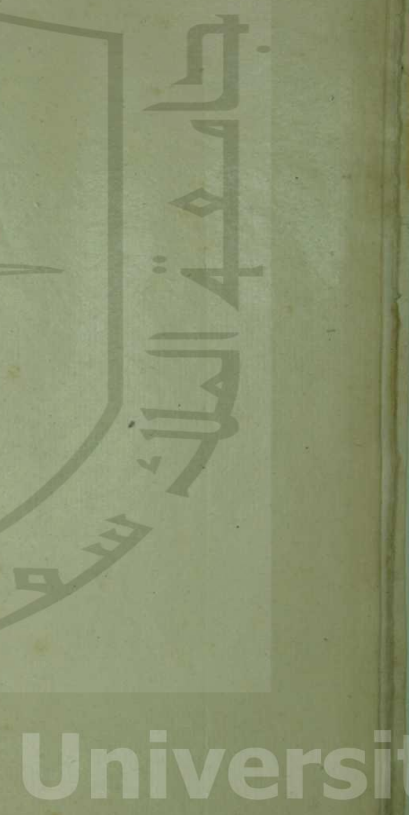


على صائب الوجود هذا الطال سنة الحكم لا اية
 سنة المنع كما في الترخيب والتعديس المانع غيب
 غير مرصه من هذا التقدير ان الرجحان بل مرجح كقول
 بل هو بطا بالانفاق وهو مرجح احداست وبيوت مرجح
 مرجح وغير مرجح موجب لوجود العود بطا سنة الحكم
 و جازع من المتكلمين وهذا المعنى يجوز ان يرجح المتكلم احد
 المتكلمين فيما في المنوع من قوله وان كان مرجح الحكم
 هو في مرجح احداست وبيوت من غير مرجح لا في مرجح
 احداست وبيوت وجعل مرجح بالارادة انتهى فخطا فاقول
 ان الادلة الطال بغير متفق عليه وانما النزاع في الثاني
 وانما اربعة تية تية التبر والمبالاة في تخطئة المع وال
 فهذا ليس حائض على امتان فضلا على مثل هذا التبر
 فان تية التبر احسن من غير ان من قول كونه سنة فضلا
 وهو الجواب الداعي انه من تية تية تية تية
 ان يقول هذا التبر ليعرف متعلقا الا وهم **قوله**
 ان يقول الوجود اما ان لا يحتاج في وجوده الى مرجح
 الى كل موجود اما ان لا يحتاج في وجوده الى غيره ولا تية
 ان رغب الجواب على ان هو سنة تية تية تية تية
 الكثرة كما يقال ان البعض الوجود لا يحتاج في وجوده الى
 غيره او يحتاج كل موجود في وجوده الى غيره وانما في
 يستفهم الدور والشدة وكذا يستفهم التسلسل
 فيما هو كونه ومن الدور وهو الترتيب لا الى غيره
 بين في رتبة فالارادة است وهران بعض الموجودات



ويؤيده الى غير من غير احتياج الى بيان امتناع الرجحان
 بل مرجح وان كان منتفيا في نفس الامر ولا يفتقر باستغنى
 في وجوده عن غيره الى الارباب فالاحتياج الى الغير يبرهن
 امتناع الرجحان بل مرجح ولا يلزم من ذلك ان توقف
 هذا الارباب عليه وكان صاحب الترخيب في هذا المعنى بين
 الزوم والتمتع وقال لا غنية عن هذه القضية وان
 لم يذكر في العطف **قوله** فالرجحان هو الوجود فقط بغير
 بالنظر الى تية الوجود كذا حال العدم وتبر سن في الحكم
 من اول الكلام ولا يثبت كتحديد المذكور بالوجود فان
 امره ظاهر **قوله** فعلى تقدير العدم هو وجوده ايضا
 انما اصل لا قبل وهو المنقح عنه من الحكمين والعبارة
 وهذا منسوب الى لفظ التبريد وقد اطلت المقدر في العدم
 التبريد لانه وان وجد حله بامر تية تية تية
 يجب وجوده عند ١ والا يمكن عدمه **قوله** يمنع وجوب
 ملك كذا المقدمه القائل وان توقف الى وجوده
 يجب وجوده عند ٢ اي عند وجود المرجح ولا شك ان
 منع المقدمه للملزم الارباب الارباب وانما في ان
 بقول الارباب في كل فرض مرجح ما يجب عليه وهو الكثرة
 المطلوب وان يقول لا يلزم الرجحان المرجح لا في رتبة
 غير لازم ويزوال المرجح في جميع الرجحان غير ما يلزم
 في المقدمه الارباب **قوله** لكن انما المطالب في ان
 المنع من الارباب من الاستدلال على المقدمه التبريد وانما
 المطالب انما هو من غير تية التبريد ان عمل على ان تية التبريد

